

## هل يكون مفهوم «دول الطوق» منقذا للقضية الفلسطينية

بشكل إيجابي، ويحول الخسائر إلى مكاسب سياسية. وأضاف لـ"العرب"، أن استعادة مفهوم دول الطوق العربية في هذه الأجواء يوحي أن هناك إرادة قوية من الجهات الثلاث للتعامل مع المستجدات المتسارعة، ورغبة في التعاون، واستعدادا فلسطينيا لعدم تفويت الفرص.

وتراجع أوباما عن سياسة الهجوم على الدول العربية التي انخرطت في التطبيع مع إسرائيل، ما يعني أنه أعاد النظر في التعاطي مع هذا التطور وبات أقرب إلى تبني نظرة مختلفة، أو على الأقل ترك فكرة التصعيد وتغليب منهج عملي يستفيد منه.

ومرت العلاقة بين السلطة الوطنية والقااهرة بحالة من القصور عقب انفتاح الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أوباما) على تركيا، والتوصل إلى تفاهات مع حركة حماس بعيدا عن القاهرة، غير أن زيارة أوباما للقاهرة قبل نهاية الشهر الماضي أذابت الجليد الذي تراكم عليها، وأعاد التفكير في التنسيق لاستعادة المفاوضات.

وتنصت القاهرة أوباما بأهمية الانفتاح عربيا، والتشديد عليه بأن الخصام سوف تستفيد منه إسرائيل، ويقلل من حظوظ طرح مؤتمر دولي للسلام، مع إمكانية أن يوظف الواقع الجديد لصالحه، وتكذب أن الفلسطينيين درجوا على تفويت الفرص.

### السلطة الوطنية تعلم أن مساحة المناورات، ودوليا، بدأت تضيق حاليا، ولم تعد الخيارات مفتوحة لها

وتعلم السلطة الوطنية أن مساحة المناورات، وإقليميا ودوليا، بدأت تضيق حاليا، ولم تعد الخيارات مفتوحة لها، وعلى الرئيس أوباما استجماع شجاعته السياسية وضبط دفة العلاقات مع المحور العربي الذي بدأ مرحلة من التعاون مع إسرائيل يمكن أن تكون مفيدة للقضية الفلسطينية، إذا أحسن استغلالها.

ويشير متابعون إلى أن القاهرة وعمان تخشيان من اختفاء أوباما من المشهد في أجواء أصبحت فيها القضية الفلسطينية على المحك، فإما أن تلحق بقطار الترتيبات الجديدة وتحسين الأوضاع، أو تواجه مصيرا أشد قاتمة.

ويؤكد هؤلاء أن الرئيس أوباما تخلى عن واقعيته مؤخرا بعد رضوخه لإرادة تيار متشدد داخل حركة فتح، وعاقب وخيمة إذا غادر الرجل المسرح السياسي لأي سبب، تتجاوز حدود خلافته، تصل إلى مستوى تكريس التدهور الحاصل في القضية الفلسطينية. ولم تبد مصر والأردن ترجيحاً كبيراً بالطريقة التي يسير عليها ملف التطبيع مع إسرائيل، ولم تعارضه، وتشعر أن مكانتهما التقليدية تهتز كثيراً إذا تسارعت التطورات، ولذلك هناك مراجعة جادة بدأتها القاهرة للانخراط في ترتيبات التطبيع، ويمكن أن تلحق بها عمان قبل فوات الأوان، ما يتطلب التنسيق الكبير مع أوباما.

ويمنح التعاون بين الأطراف الثلاثة قوة دفع على مسار الحديث عن خروج المفاوضات من جمودها ومخاطبة قوى برؤية واحدة، وعلى مسار الاقتراب من قطار التطبيع قبل أن يصل إلى محطة يصعب التراجع عنها.

وتوقع أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، أيمن الرقب، حدوث حراك عربي مؤيد للقضية الفلسطينية الأيام المقبلة، يستفيد من صعود بايدن، وقد يصل إلى ترتيب لقاء عربي موسع خاص بها، ويستغل عملية التطبيع

القاهرة - تتجه مصر والأردن إلى إعادة مفهوم دول الطوق العربية، والتأكيد على أهمية الجغرافيا السياسية بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، في ظل متغيرات متسارعة كادت تقضي على هذه النوعية من المفاهيم.

وأجرى وزراء خارجية مصر وسامح شكري، والأردن أيمن الصدي، وفلسطين رياض المالكي، مباحثات مهمة في القاهرة، السبت، لتنسيق المواقف السياسية أصلا في تحريك المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدفع باتجاه عقد مؤتمر دولي للسلام، ولابتعاد عن جمود أسهم في حدوث بعض التطورات الإقليمية.

وعقد وزراء الخارجية مؤتمرا صحافيا مشتركا، المحوا فيه إلى رؤاهم السياسية التي سيتم التحرك على أساسها في الفترة المقبلة، وتقوم في إجمالها على التعامل بإيجابية، وعدم الركون إلى النتائج التي يمكن أن تأتي بها عواصف المنطقة.

وأكد سامح شكري دعم مصر لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، في ظل وجود إجماع دولي لدعم العملية التفاوضية، استنادا إلى الشرعية الدولية، وأن القاهرة تعمل مع كافة الشركاء لإيجاد المناخ الملائم ومنع إسرائيل من اتخاذ أي خطوات أحادية لا تؤدي إلى إجراءات بناء الثقة.

وأوضح رياض المالكي، أن إسرائيل استغلت السنوات الماضية من أجل ترميز سياستها ومصادرة أراضي وبناء مستوطنات، ما يتطلب وقف مثل هذه الخطوات والإجراءات، لافتا إلى أهمية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأغل.

واتفق الوزراء على استمرار العمل لإطلاق تحرك فاعل لاستئناف مفاوضات جادة لإنهاء الجمود في المفاوضات، وإيجاد أفق سياسي حقيقي للتقدم نحو السلام العادل.

وتنطلق رسالة المباحثات من السعي حثيثا للخروج من المأزق الراهن، والاستفادة من وصول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض وإشارته إلى أهمية الحل الدولتين، ما يتطلب زيادة وتيرة التنسيق العربي قبل أن يجرف التطبيع ما تبقى من القضية الفلسطينية.

وأبدت الأطراف الثلاثة انزعاجها سابقا من صفقة القرن التي عرضها الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب، لكنها لم تستطع اتخاذ مواقف تفردل من درجتها، وتبنت كل جهة مسارا يحافظ على مصالحها، بما مكن إسرائيل من تنفيذ أجزاء كبيرة من الصفقة.

وتقول بعض المصادر، لـ"العرب"، إن اجتماع القاهرة حمل رسالة مزدوجة، الأولى تتعلق بتنسيق المواقف لمخاطبة المجتمع الدولي لعقد مؤتمر عاجل للسلام، والبناء على أفكار جو بايدن حيال القضية الفلسطينية، والثانية استعادة الحد الأدنى للتفاهم العربي من خلال إعادة طرح مبادرة السلام التي قدمتها السعودية، وأبدت تمسكا بها. وتضيف المصادر ذاتها، أن مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وجدت أن ملف التطبيع بين إسرائيل ودول عربية عدة يتحرك بسرعة فائقة، وتحول إلى اتجاه عام سوف تخرج منه ترتيبات يصعب الوقوف في وجهها وسط حالة فلسطينية متردية.

ومن الضروري أن تتخلى السلطة الفلسطينية عن نظرتها الضيقة للأمر، وتبني على قيامها باستئناف التعاون الأمني مع إسرائيل مؤخرا، كإشارة إلى استعدادها للحوار في قضايا أخرى أكثر حيوية، وتتخلى عن مراوحتها الإقليمية التي تركت انطبعا بأنها تحولت إلى ورقة في أيدي قوى مناهضة لمسار التسوية السياسية.

وتوقع أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، أيمن الرقب، حدوث حراك عربي مؤيد للقضية الفلسطينية الأيام المقبلة، يستفيد من صعود بايدن، وقد يصل إلى ترتيب لقاء عربي موسع خاص بها، ويستغل عملية التطبيع

## هل يفتح الصراع بشأن الأراضي الاشتراكية الباب لثورة جديدة في تونس

نجاح تجربة جمنة يحفز مدنا داخلية على استعادة أراض متنازع عليها



النزاعات العقارية تُوّجح الاحتقان الاجتماعي

المدينة الذين يرغبون في مواصلة الدراسة في الجامعة. لكن التغيير الحكومي الأخير، الذي قاد إلى استقالة حكومة إلياس الفخفاخ وما نجم عنه من اضطراب في المشهد السياسي، قاد إلى تأخير تنفيذ تشريعات الاقتصاد الاجتماعي وصفقة استخدام الأراضي التي أبرمتها جمنة مع الدولة. ويصمم الطاهري على أحقية سكان جمنة بملكية الواحة رغم تعثر الوصول إلى تسوية نهائية مع الدولة. وأعرب بالقول "المهم هو ألا يضع أحد باستثناء أبناء جمنة أقدامه في احتياها". وزاد بالقول "لن يضع مستثمر أقدامه في أرضنا وهذه قناعة لدينا لن نتنازل عن حقلنا. وعلى رغم عودة المستثمر السابق لضيقة مجاورة في بلدة زعفران. إن الطاهري أنه "في جمنة لم ولن يتجرأ أي مستثمر في العودة إليها".

### محاكاة نموذج جمنة

مع إقرار قانون الاقتصاد التضامني، حاولت جمعيات أخرى التواصل مع الطاهري لمعرفة ما إذا كان بإمكانها محاكاة نموذج جمنة في مدينتهم. وأوضح علي رتيمة، وهو ناشط محلي في بلدة زعفران القريبة، إن الشباب استرجعوا واحة تبلغ مساحتها 120 هكتارا (300 فدان) على أرض زعموا أنها للأسلافهم. لكنهم أجبروا على الخروج منها في 2017. وألقى رتيمة اللوم على انعدام التضامن وسوء التنظيم. كما سعت مجموعة من موظفي شركة ستيل الساباقين إلى الوصول إلى جزء من الأرض، لكن نداءاتهم إلى الوالي لم تلق أذنا صاغية.

وأعادت الدولة الواحة منذ ذلك الحين إلى مستأجريها السابق، وهو رجل أعمال تزي، فبما مثل ضربة لسكان الجمنة، وهو ما يبنى حسب متابعيه باندلاع فتيل نزاع عقاري في الفترات المقبلة تحت شعار "استرجاع الأرض".

ويتوَّجس المتابعون من أن يؤثر النزاع العقاري موجة جديدة من العنف القبلي أو ما يسمى "بالعروشية"، على شاكلة ما حصل مؤخرا بالجنوب التونسي. وتوقع مصطفى عبدالكبير الناشط الحقوقي في حديثه لـ"العرب"، "وقوع مشكلات مماثلة لما وقع مؤخرا، في حال لم يقع الاستباق والبت سريعا في كل الإشكاليات القائمة والتصدي للفوضى". ورأى أن "ضعف الدولة وتدهور الوضع الاقتصادي بالبلاد جعل من كل الكيانات الاجتماعية سواء كانت أفرادا أو مجموعات تتحدث عن ورقة تحول حالها من حالة ضعف وهش إلى حالة قوة.. فاهتدت إلى السيطرة على مصادر القوة الموجودة طبيعيا بجنتها". وخلص عبدالكبير بالقول "مشكلات الأراضي الاشتراكية سكين نو حدين والدولة عليها مجازاة واقع الحال وبسط نفوذها وتنظيم التصرف فيها بين الجماعات والأفراد".

للإنتاج لكن ذلك يتطلب مراجعة القوانين، لذلك عين مكتب دراسات لكن لم ينجز الشيء الكثير".

وأعقاب تشكيل حكومة إلياس الفخفاخ في فبراير 2020، وقع إقرار قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني، الذي مُرر في وقت سابق من هذا العام، وكان بمثابة بادرة أمل لسكان جمنة، حيث سيتمكنهم من أن تكون أول جهة تسترجع أراضي من الدولة بعد التوصل إلى اتفاق لإبقاء الواحة في أيدي سكانها.

ويهدف القانون، الذي تمت المصادقة عليه في يونيو الماضي، إلى وضع أول إطار تشريعي في تونس ينظم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، والذي يمكن أن يساهم في خلق مواطن شغل ويدفع بالنمو الاقتصادي. كما من شأنه أن يمنح السكان حق الوصول القانوني إلى الأراضي المملوكة للدولة دون نقل الملكية. ويقول الطاهري "لقد اتفقنا مع الحكومة على حل يتمثل في تفعيل القانون عدد 21 لسنة 1995 في فصله 14 القاضي ببراء الضيعة للجمعية". مستدركا "لألسف سقطت حكومة الفخفاخ وبقينا في التسلسل".

وأعرب عن أسفه عن تعطل المسار التفاوضي بخصوص الوضعية القانونية لواحة جمنة، قائلا "نحن نؤمن باستمرارية الدولة ولكن يبدو أننا واهمون". وأوضح "أن سكان جمنة في انتظار حسم نهائي". وأضاف "نحن في حال كراء الواحة للجمعية في انتظار حل مرضي يضمن بقاء ريع الضيعة كما هو الحال في مصلحة أهالي الجمنة".

### نزاعات عالق

أثبتت تجربة الاقتصاد التضامني نجاعتها في جمنة، فعلى الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار المتسرب بسبب الأزمة الصحية العالمية التي ضربت تونس أيضا، ازدهرت الواحة، واستطاعت أن توفر أكثر من 100 وظيفة مع استئثار الأرباح في مرافق الصحة والتعليم. ومن شأن نجاح النموذج التنموي في جمنة أن يحفز مدنا داخلية تعاني التهميش وتندد بغياب العدالة في توزيع الثروات، في استرجاع أراض متنازع عليها ولو بالقوة.

وأكد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية السابق غازي الشواشي في تصريحات صحافية، أن جمنة كانت حالة "استثنائية" بفضل نجاح نموذج العمل الاجتماعي الذي ابتعته. وتابع "هذا هو سبب دعمنا لها رغم أنها أرض دولة". وقبل استرجاع الواحة من قبل سكانها، كانت توظف 20 شخصا من المنطقة، لكنها توفر اليوم 162 وظيفة. وتقرر جمعية حماية واحات جمنة كيفية إنفاق أرباح الشركة بالتشاور مع السكان المحليين. وموَّلت حتى الآن العديد من المشاريع بما في ذلك سقف جديد في سوق التمور بالجمنة وسيارة إسعاف. كما يتم تقديم المساعدة المالية للشباب من

في الواحة خلال فترة الاستعمار "مثل الخادم باجر زهيد" وكان يأخذ أغنامه وماعزه للرعي هناك بعد انتهاء موسم جني التمور.

### أرض الأجداد

بعد الاستقلال في عام 1957، مُنحت تونس قرضا لدفع ثمن الأرض لفرنسا ثم احتفظت بها كملكيات للدولة بدلًا من إعادتها إلى السكان المحليين. وبعد تجربة قصيرة مع التعاونيات الزراعية، غيرت الدولة مسارها، وشجعت مستثمري القطاع الخاص على استغلال الأراضي العامة.

وتم تاجير الأرض في جمنة، لشركة "ستيل" المملوكة للدولة، والتي أفلست سنة 2001. في خطوة أثارت استنكار سكان المنطقة. وأشار رئيس جمعية حماية واحات جمنة الطاهر الطاهري، إلى أن "مثل هذه السياسات أثارت مظالم قديمة بشأن مصادرة الأراضي"، حيث كانت دافعا حقيقيا لانطلاق تحرك بالجهة بهدف استرجاع حق الأرض.

ومع اندلاع الثورة في 2011 توجّه العشرات من سكان المدينة إلى الواحة، وسيطروا عليها، ليضعوا بذلك حدا لـ"المظلمة التاريخية بحقهم". حسب ما نقلته تقارير محلية آنذاك.

واستحضر محسن الزين، البالغ من العمر 40 سنة، وهو من سكان المدينة في حديثه لوكالة رويترز، أحداث تلك الفترة، كاشفا عما اعتراه من رغبة جامحة لاستعادة "أرض الأجداد" قبل يومين من فرار الرئيس الراحل زين العابدين بن علي قائلا "كان علينا استعادة أرضنا، يجب أن نكون من يستغلها".

وامتدت موجة احتكار الأراضي خلال الثورة ضد حكم بن علي. لكن الكثير من الأراضي عادت إلى أيدي الدولة بعد عقد من الزمن بينما بقيت بعضها عالق في نزاعات قانونية. وفي حين تمت مصادرة حوالي 100 ألف هكتار من الأراضي المملوكة للدولة، استعادت الحكومة منذ ذلك الحين ما يقرب من 80 ألف هكتار، وفقا لوزارة أملاك الدولة.

وبينما رفضت الحكومة التونسية التفاوض بشأن مسألة الملكية، تعتبر جمنة حالة نادرة لسكان محليين استطاعوا النجاح في إقناع الحكومة باحقيتهم في استرجاع الواحة من المستثمرين الخواص، وإيجاد مخرج لهذا النزاع من باب "الاقتصاد التضامني". وروى الطاهري لـ"العرب" مسار التفاوض مع الحكومة أعقاب الثورة، والتي قادت في النهاية إلى كراء الواحة للدولة وتمتع السكان بريعتها المالي. وشرح بالقول "في سنة 2016 تقرر سحب ملف جمنة من وزارة أملاك الدولة، وكلف به آنذاك سمير الطيب وزير الفلاحة، الذي أرسل وثيقة رسمية في أكتوبر 2017 تبين أن الجمعية هي التي تشرّف على الضيعة وتنتصر في المال". وتابع "اقترب علينا حلا يتمثل في تكوين وحدة تعاقدية

بعد عشر سنوات من ثورة 2011، باتت الكثير من الجهات تتصارع على أراض، كانت الدولة استولت عليها في ستينات القرن الماضي، لبناء تعاونيات زراعية وأجبرت صغار المزارعين على العمل سويا لإنجاحها، لكن هذه التجربة فشلت، وظلت تلك الأراضي على ذمة الدولة.. والأّن تجري صراعات لاستعادتها بالقوة خاصة في ظل ضعف الدولة وسيطرة الفساد على أجهزتها.

تونس - أعادت مواجهات عنيفة شهدتها الجنوب التونسي مؤخرا، بين مجموعتين من المواطنين في مدينة بني خدّاش بولاية مدين ومدينة بوز بولاية قبلي، على إثر نزاع على ملكية قطعة أرض واسعة، التي دائرة الضوء ملف تصفية الأراضي الاشتراكية التي تحوم بشأنه الكثير من التعقيدات القانونية. وتعود الأراضي الاشتراكية إلى فترة أواخر ستينات القرن الماضي، حيث تولت تونس جميع الأراضي المشتقة واستثمارها بشكل جماعي، فيما بات يعرف بالتعاقديات (التعاونيات الزراعية) ضمن برنامج اشتراكي أشرف على تنفيذه رئيس الحكومة الراحل أحمد بن صالح (1962 - 1969).

وتسبب النزاع العقاري الأخير بين المنطقين المتجاورين، على منطقة "العين السخونة"، التي تقع في الصحراء وتضم بئر مياه ساخنة، إلى وفاة شابين، إضافة إلى سقوط 70 مصابا من الجانبين. ولا يستبعد متابعون نشوب صدامات جديدة في حال لم يقع الحسم في ملف الأراضي المتنازع عليها.

وتشهد مناطق عدة جنوب تونس من حين إلى آخر صراعات بينها حول الأراضي المشاعة، التي لا تخضع عادة لتوثيق عقاري، ومن ذلك مواجهات بين قريتي يشتي وجرسين من ولاية قبلي، عام 2017، أدت إلى سقوط 78 جريحا.



ويتوقع المتابعون أن يفتح النزاع حول ملكية الأراضي الباب لشرارة ثورة جديدة في تونس، ثورة على ملكية الأراضي الاشتراكية، وقد عاد أغلبها إلى الدولة، التي تكثفت بالتقويت فيها بالكراء لفائدة أصحاب نفوذ دون عائدات تذكر.

وارتفعت أصوات بعض السياسيين لتطالب بمنح هذه الأراضي لفائدة مزارعين من خريجي الجامعات حتى يكونوا قادرين على استثمارها.

ويستند هؤلاء المتابعون إلى تجربة سكان جمنة، الذين استطاعوا الدفاع عن ملكية واحاتهم ضد الدولة، في تجربة فريدة من نوعها والتي وصفها مراقبون بمخاطبة "ثورة ناعمة".

ووجد سكان جمنة في شرارة ثورة يناير قبل عشر سنوات الفرصة سانحة لتصفية حسابات تعود إلى الحقبة الاستعمارية، فقد استولى المعمر الفرنسي على قطعة أرض حجمها 185 هكتارا (460 فدانا) خارج واحة البلدة.

وقال الزين، الذي ينتمي إلى إحدى القبائل التي امتلكت الأرض بشكل جماعي حتى سنة 1912 لوكالة رويترز، إنها كانت مصادرة خلال الحكم الاستعماري الفرنسي لاستخدامها في غراسة النخيل. وأكد أن جده كان يعمل